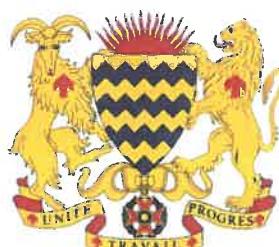


REPUBLIQUE DU TCHAD

MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES,
DE L'INTEGRATION AFRICAINE
ET DES TCHADIENS DE L'ETRANGER



جمهورية تشاد

وزارة الشئون الخارجية والتكامل
الافريقي والتشاديين بالخارج

UNITE - TRAVAIL - PROGRES

وحدة - عمل - تقدم

خطاب السيدة عواطف التجاني أحمد كيبيورو، أمينة الدولة في الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والشاديين بالخارج لجمهورية تشاد أمام الدورة العادية السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. (نيويورك، 23 سبتمبر 2022)

السيد رئيس الجمعية العامة؛

السيد الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة.

في البداية أود أن أهنئ سعادة تشاينا كوروشي على انتخابه لرئاسة الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ونأمل له كامل النجاح في إدارة أعمال هذه الدورة. اسمحوا لي أيضاً أن أشير بالديناميكية التي ادار بها سعادة عبدالله شهيد أعمال الدورة السابقة. كذلك أحلي الأمين العام للأمم المتحدة، واتمنى له كل التوفيق في هذا الوقت الصعب التي يشهد فيه العالم أزمات متعددة ومعقدة، ونجد له كل الصدقة والدعم من تشاد.

السيد الرئيس؟

إن الدورة الحالية التي هي تحت شعار : "لحظة فارقة حلول تحويلية للتحديات المتشابكة " تتعقد في وقت تواجه فيه البشرية العديد من التحديات غير المسبوقة منذ إنشاء منظمتنا؛

تحديات خطيرة بل ومعقدة ومتتالية، والتي تواجه جهودنا الجماعية بصعوبة معالجتها. إن النظام الدولي القائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة، يمر بتجارب صعبة من خلال التوترات الجيوسياسية في عدة أجزاء من كوكبنا، من بينها التوترات الجارية حول الحرب في أوكرانيا، مع تداعياتها على السكان المدنيين المتضررين، وكذلك تأثيرها على العالم بأسره من الناحية الاقتصادية والغذائية فضلاً عن الطاقة.

ومن ناحية أخرى، فإن من بين هذه التجارب الصعبة، تفشي وباء الكوفيد الذي أدخلنا في حالة من الاضطرابات الكبيرة. اليوم، يواجه العالم صعوبة في التعافي من الصدمة الناجمة عن الكوفيد. لقد عشنا تحدياً غير مسبوق وتحملنا تبعاته من خلال فقد ملايين الأرواح البشرية، بالإضافة إلى عواقبه الصحية والاجتماعية والاقتصادية الوخيمة. هذا الهدوء الذي نشهده مؤخراً ينبغي أن لا يقودنا إلى التراغي، بل يجب أن يدفعنا إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، لأن هذا ما نتحدث عنه عندما رأينا الدول والمنظمات تتضامن وتدعيم بعضها البعض للعمل معاً من أجل التغلب على هذا الوباء. إن رغبتنا هي أن نرى قوة في التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة الأزمات والتحديات المتكرر والمستمرة، كالحروب والإرهاب والتغير المناخي والأزمات الصحية والغذائية والفقير.

لذلك، فإن هذه الدورة هي فرصة لإعادة تأكيد التزامنا مجدداً بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتجديد التزامنا الجماعي لتحقيق ذلك، ولا سيما من خلال تنفيذ التوصيات التي اتخذت في إعلان رؤساء الدول والحكومات بمناسبة ذكرى مرور خمس وسبعين عاماً من إنشاء الأمم المتحدة. لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات عملية لتحقيق هذه الأهداف ، من خلال تصحيح الأخطاء المتعددة التي سمحت بتكرار المشاكل التي تعيق جهود المجتمع الدولي وتحول دون تحقيق الكامل للوعود الواردة في الميثاق. وفي هذا الصدد ، فإن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "أي أجندتنا المشتركة" ، والتي هي مبادرة بمثابة برنامج عمل يهدف إلى تعزيز وتسريع تنفيذ الاتفاques متعددة الأطراف ، خاصة أجندـة 2030 ، وتغيير حياة السكان بشكل

ملموس. هذه المبادرة هي محل ترحيب، وهي خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. إن تشاد ترحب بهذه المبادرة وتدعمها بشكل كامل، على أمل أن تؤدي هذه المبادرة إلى تشجيع وتعزيز وإعطاء الأولوية لتعديدية الحلول الملمسة للتحديات الكبيرة في عصرنا، وأن تكون قادرة على إحداث تأثير حقيقي في حياة السكان، خاصة سكان الدول الفقيرة، وليس تعديدية شكلية تقصر على الخطابات المطولة الخالية من التأثيرات الحقيقة.

وفي هذا الصدد، من الواضح أنه بعد سبع سنوات من اعتماد أجندة 2030 وثلاث سنوات منذ الإعلان عنها هنا في نيويورك، فإن نتائج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لا تزال بعيدة عن التحقيق ، خاصة فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة. وكما أشار الأمين العام في تقريره حول هذا الموضوع ، فإن هذه الأهداف لن تتحقق وسيتم استبعاد الكثير منها اذا لم يتم اتخاذ إجراءات قوية. وللاسف أن دوامة من التراجع قد تبدأ وقد تسبب خيبة أمل في قلوب الملايين من الناس حول العالم. لهذا السبب، في أعقاب النداء الذي اطلقه رؤساء الدول والحكومات بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، فإن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة " أجندة المشتركة " تمنحنا الأمل في رؤية تطلعاتنا المشروعة وفق الاتفاقيات والبرامج الدولية ، وفي مقدمتها تحقيق أجندة 2030.

السيد الرئيس،

إن التنمية المستدامة هي الهدف الذي تتضادر فيه جميع أعمالنا. لكن لا يمكن أن تتحقق التنمية، إلا بتوفير الأمن والسلام. لذلك فإن جهود دولنا لتحقيق هذه الأهداف تتطلب دعماً إضافياً ومستمراً. ويجب احترام الالتزامات الدولية التي تم التعهد بها لهذا الغرض من خلال اجنة 2030 ، وبرنامج عمل أديس أبابا، واتفاقية باريس، والبرنامج الجديد للمدن، وجميع البرامج الدولية الأخرى، ذلك إذا أردنا الوصول إلى الهدف المنشود المتمثل في عدم اقصاء أي شخص والحصول على كوكب يصلاح العيش فيه ويمكن توريثه للأجيال المستقبلية بكل فخر وأمان. وللقيام بذلك في مواجهة التحديات المتباينة والمترآكة فإنه من الضروري تعزيز الحفاظ على

الالتزامات الحالية الناشئة عن التضامن الذي يربط دولنا بعضها البعض، لا سيما الدول الغنية والفقيرة، من خلال المساعدات العامة للتنمية من ناحية، وتنفيذ آليات التمكين الاقتصادي والمالي وسياسات التنمية المستدامة لصالح الدول المختلفة والدول النامية غير الساحلية من ناحية أخرى.

السيد الرئيس، على الرغم من الحالات الطارئة الجيوسياسية والقيود المختلفة، فإن أي توجه أو محاولة للحد من مساعدات التنمية سيكون له نتائج عكسية وقد يزيد من حالة الأزمات في العالم. لهذا السبب، تشدد تداعي البلدان المانحة على الحفاظ على مساعدات التنمية ومصاعفتها من خلال منظمة الأمم المتحدة التي تقدم مساعدات غير محدودة لمئات الملايين من الناس حول العالم الذين يعتمدون على هذه المساعدات للبقاء على قيد الحياة.

لا يمكنني أن أنهي حديثي عن هذا الموضوع دون أن أطرق إلى مسألة الديون التي لا تزال تشكل عبئاً لا يمكن تحمله بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ومن بينها تشدد. هذا العبء يشكل معضلة حقيقية تمنع التعافي من تبعات كوفيد وتحول دون الانتعاش الاقتصادي وتنفيذ برامج التنمية المستدامة. ولذلك فإن تخفيف عبء الديون يظل ضرورة ملحة لتعزيز الانتعاش الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض وتغيير الصورة القاتمة للاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق، تجدد تشدد التزامها بالمتطلبات والمبادرات المختلفة المؤيدة لإلغاء أو إعادة هيكلة ديون البلدان النامية. كما أود أن أطالب بالتنفيذ السريع للتسهيلات الممنوحة لبلدي تشدد في إطار هذه المبادرات التي اتخذتها مختلف الهيئات المتعددة الأطراف من أجل تمكيننا من تلبية الاحتياجات الملحة لسكاننا الذين يواجهون الآثار المتراكمة من حيث الاقتصاد وحالات الطوارئ الإنسانية، وانعدام الأمن بسبب التهديدات الإرهابية، والآثار السلبية للتغير المناخي، والأزمة الغذائية وغيرها.

السيد الرئيس ؟

فيما يتعلق بالوضع السياسي في بلدي الذي يمر كما تعلمون بفترة انتقال سياسي منذ العشرين من أبريل 2021 ، يمكنني أن أقول لكم إن العملية الانتقالية تتقدم بشكل مرضي، كما يتلزم المجلس العسكري الانتقالي برئاسة الفريق محمد إدريس ديبي إتنو، والحكومة الانتقالية، بإنهاء هذه الفترة الانتقالية، بالتوصل إلى سلام دائم والذي يمهد لخوض معركة إعادة بناء الدولة التشادية التي ينتظرها الشعب. والآن يجري الحوار الوطني الشامل والسيادي، الذي ينبغي أن يؤدي إلى تنظيم انتخابات ديمقراطية، حرة وشفافة. هذا الحوار يضم كل القوى الحية في البلاد والحركات السياسية العسكرية التي أصبح حضورها في هذا الحوار ممكناً بفضل اتفاق الدوحة الموقعة في الثامن من أغسطس 2022. كما أود أن أعبر من هذا المنبر عن عميق امتنان حكومة تشاد وشعبها لحكومة دولة قطر برئاسة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر بالدور الذي لعبه في استضافة وتسهيل الحوار التمهيدي بين الحكومة التشادية والمجموعات السياسية العسكرية.

ويمثل الحوار الوطني الشامل والسيادي الذي شارك فيه كل طيف المجتمع التشادي من الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، السياسيون العسكريون، التنظيمات المهنية، النساء، الشباب، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، المغتربين، الزعماء التقليديون والدينيون، قوات الدفاع والأمن، وإلخ، فرصة تاريخية للتشاديين لكي يقرروا بكل سيادية كيفية إعادة بناء بلدتهم. حيث يتناول المشاركون في هذا الحوار في كل المسائل المتعلقة بمستقبل تشاد بكل صراحة وحرية وسيادية. وإن مخرجات هذا الحوار ستكون قابلة للتنفيذ وملزمة للجميع. وتعتمد تشاد على شركائها في دعم وتمويل وتنفيذ القرارات والتوصيات التي ستتخض عن هذا الحوار. بالطبع ، لقد اختارت بعض المجموعات السياسية والعسكرية، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عدم المشاركة في هذا اللقاء التاريخي. وان المساعي جارية من أجل حتى هؤلاء الإخوة والأخوات على إعادة النظر في قرارهم والانضمام إلى ركب الحوار.

السيد الرئيس،

اصبح الوضع الأمني والتنموي في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، مقلقاً للغاية. وربما يستمر هذا الوضع في التدهور لعدة عوامل من بينها : التغيرات المؤسسية التي شهدتها عدة دول في المنطقة، وتفكيك الوحدات العسكرية لمكافحة الإرهاب، والتغيرات المناخية مع ما يترتب على ذلك من تفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب الفقر إلى الاستجابة المناسبة، والهجرة غير الشرعية التي لا يمكن التحكم فيها، والاتجار غير المشروع والمتفاقم الذي لا يخضع للرقابة.

وعلى الصعيد الأمني ، نلاحظ تصاعد الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل والتي تنتشر بلا هواة في المناطق المجاورة في غرب أفريقيا حيث وقعت هجمات إرهابية لا سيما في توغو، وبوركينا فاسو وبينين. وإذاء تدهور الوضع المستمر، لم تتوقف تشاد عن الدعاوة باستمرار إلى إعادة التفكير في طريقة التعامل مع الوضع في منطقة الساحل من أجل الاستجابة بشكل ملائم. وفي هذا الصدد ، ترحب تشاد بمبادرة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الساحل الخمس، للقيام بإجراء تقييم استراتيجي مشترك للوضع في منطقة الساحل، وكذلك تعين الرئيس السابق للنيجر ، فخامة السيد مامادو يوسوفو، على رأس اللجنة المستقلة المعنية بالأمن والتنمية في منطقة الساحل، المكلفة بإجراء هذا التقييم.

وليس لدينا أدنى شك في أن الرئيس يوسوفو وفريقه سيقومون بإجراء تشخيص عميق للمشاكل التي يعاني منها شبه الإقليم وسيقتربون حلوأً يمكن أن تساعد في ضبط الاستجابة لهذه الأزمة متعددة الأبعاد ، والتي على الرغم من الحلول المقدمة، تستمر في التدهور سنة تلو الأخرى.

صحيح أن منطقة الساحل لا تفتقر إلى استراتيجية، أو خطة لمواجهة الأزمة. لقد نفذت دول الساحل وشركاؤها الثنائيون والمتعددون اعملاً لا تزال جارية منذ حوالي عشرين عاماً، حيث كانت النتائج دائمًا أقل من تطلعاتنا. وسيسمح التقييم الاستراتيجي بفهم الأسباب، لكننا

نرى أن الإرهاب الذي يريق الدماء في الساحل لا يمكن هزيمته دون عودة السلام وسلطة الدولة في ليبيا.

كما أن المبادرات العديدة التي اعتمدتها الدول الأعضاء، على المستويين الوطني وشبة الإقليمي، لا تزال تعاني بشكل كبير من نقص الموارد الكافية لتنفيذها. على سبيل المثال، تكافح القوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس في الساحل من أجل الحصول على الموارد الدائمة والمرتقبة لتنفيذ أنشطتها بشكل جيد؛ كما هو الحال بالنسبة لبرنامج الاستثمار ذي الأولوية الناتج عن استراتيجية التنمية والأمن لمجموعة الدول الخمس في الساحل.

ولأجل هذا، فإن تشاد تدعو الشركاء مرة أخرى إلى دعم مجموعة دول الساحل الخمس من أجل إنقاذ المنطقة من الإنزلاق في دوامة العنف والفوضى. وأجدد الدعوة التي وجهها رؤساء دول مجموعة الساحل الخمس للحصول على تمويل مستدام ومرتقب من المساهمات المنشورة للأمم المتحدة لصالح القوة المشتركة.

وفيما يتعلق بالوضع الداخلي لدول مجموعة الساحل الخمس، والذي شهد انسحاب جمهورية مالي الشقيقة، نأسف لهذا الانسحاب؛ لأن مالي عضو مؤسس لهذه المنظمة. وسيبقى مكانها محفوظ. لن نستطيع هزيمة الإرهاب وتحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل، دون كفاح مشترك وتضافر الإمكانيات. ونأمل أن يعيد إخواننا الماليون النظر في قرارهم والعودة للانضمام إلى منظمتنا المشتركة. وأن باب مجموعة دول الساحل الخمس يظل دائماً مفتوحاً على مصراعيه لاستقبالهم.

السيد الرئيس،

وفيما يتعلق بالوضع في ليبيا، تشعر تشاد بالقلق إزاء استمرار الجمود السياسي حيال المواجهات التي وقعت في طرابلس في الـ 26 و 27 أغسطس 2022. حيث تحت تشاد الجهات السياسية الليبية الفاعلة إلى اللجوء إلى الحوار للخروج من الأزمة الحالية ومواصلة تنفيذ الجدول الانتخابي المتفق عليه.

تشجع تشاد المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مواصلة الجهد المبذولة من أجل تقرير الأطراف المتنازعة لتفضيل الحوار السياسي؛ لأن الأزمة الليبية لا يمكن حلها، إلا بالطرق السلمية عبر الحوار السياسي الشامل، الذي يمكن أن ينظمه الليبيون بأنفسهم.

إن استمرار الصراع في ليبيا يشكل تهديدا مستمرا للبلدان المجاورة ومنطقة الساحل بأكملها؛ حيث دفعت تشاد ولا تزال تدفع ثمنا باهظا لهذا الصراع . وفي هذا الإطار ، تجدد تشاد، مرة أخرى طلبها لغاية مجلس الأمن والأمين العام بتنفيذ عملية نزع السلاح والتسيير وإعادة الإدماج التي تمثل حلا دائما لمسألة المواطنين التشاريين المنخرطين في الفصائل العسكرية الليبية المختلفة.

وفيما يتعلق بكوبا، تدعو تشاد إلى رفع الحظر الاقتصادي والتجاري الذي فرضته الحكومة الأمريكية على هذا البلد، والذي يؤثر كثيرا على حياة سكانها.
و حول إصلاح مجلس الأمن، وهو الهيئة المكلفة بالسلام والأمن الدولي، تحت تشاد مرة أخرى الدول الأعضاء على الانتقال من القول إلى الفعل بخصوص تطبيق هذا الإصلاح ورفع الظلم التاريخي الذي يستثنى القارة الأفريقية عن المشاركة الكاملة والعادلة في هذه المنظمة.
وبهذا الشأن، ستواصل تشاد تقديم دعمها الكامل للموقف الأفريقي المشترك، على النحو المنصوص عليه في إجتماع إزولويوني وإعلان سرت.

أخيرا، أتمنى التوفيق والنجاح لاعمالنا في هذه الجمعية وأشكركم لحسن اصغائكم.